

الفصل الثالث

توحد المضمون وتعدد الأنساق ◆ في ◆ القرآن الكريم

obeikandi.com

ثالثاً : تأليه المسيح

تبدو قضية التوحيد أكثر ما تبدو استحقاقاً ووضوحاً عندما يكون إنكار التوحيد من قبل أهل الكتاب وأصحاب الديانات السماوية . ويبدو هذا الإنكار في غاية السفه عندما تحصر بعض طوائف النصارى الألوهية في المسيح عليه السلام . وهنا نلاحظ من جديد – في نصوص القرآن – كيف تظهر جدلية النكران والثبوت فتنكر الشريك متمثلاً في المسيح وثبتت الإلهية لرب المسيح . وتتحرك هذه الجدلية من خلال أنساق عدة في النكران وكذلك في الثبوت ، ويتدبر البحث هنا أوجه المناسبة بين هذه الأنساق وبين المواضع التي وردت فيها إقراراً لوحداية الواحد ورفضاً لتأليه المسيح .

ويلاحظ الدارس في هذا الصدد قول الحق سبحانه وتعالى :

(...يَتَأْهَلُ الْكُتُبِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ
إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ
وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ...)^(١)

كما يلاحظ أيضا قوله تعالى :

(لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا) (١).

والنكران هنا يتمثل - في الآية الأولى - في النهي عن غلو أهل الكتاب في الدين بتأليهم للمسيح وتجاوزهم الحق في مفهوم الإله ، ثم إن هذا النكران نفسه منسحب على الآية الثانية وهي تالية للأولى مباشرة في سورة النساء ومستمرة في القضية ذاتها .

أما الثبوت فإنه في الآية الأولى يأتي من خلال القصر ب (إنما) المثبت لحقيقة المسيح من حيث هو رسول وكلمة وروح ، لكنه - في ذلك كله - لله أى منتسب إلى ربه خاضع لما كلفه به . ومضمون النسبة والوجود بقدرة الله هو ما يظهر في قول الزمخشري عند وقوفه أمام هذه الآية وذلك في قوله : " وقيل لعيسى كلمة الله وكلمة منه لأنه وجد بكلمته وأمره لا غير من غير واسطة أب ولا نطفة . وقيل له روح الله وروح منه لذلك ؛ لأنه ذوروح وجسد من غير جزء من ذى روح كالنطفة المنفصلة من الأب ، وإنما اخترع اختراعاً من عند الله وقدرته خالصة " [الزمخشري / الكشاف / ١ / ٥٨٤ - ٥٨٥] .

ولكننا نضيف إلى جانب هذا المضمون - المثبت لحقيقة المسيح - جانب النسق الدال على هذه الحقيقة ، فاستخدام أسلوب القصر يدل على تخصيص وحصر المقصور وهو (المسيح) فى مدلول المقصور عليه وهو (رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه) ومعنى هذا أن المسيح الذى يغالى بعض أهل الكتاب فى حقيقته ، فيصلون بها إلى حد الألوهية ليس كذلك بل هو مقصور ومحصور فى إطار المخلوق الموجود بغيره ، والمخلوق والموجود لا بد له من خالق وموجد ، ومن ثم يستكمل النسق القرآنى تمام الثبوت بقوله تعالى: (...فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ...) وهى دعوة تفرض على أهل الكتاب العودة إلى الإيمان بالله وحده إلهها ، وبالمسيح عيسى بن مريم رسولاً كباقي الرسل الذين يستوجب النسق الإيمان بهم .

بينما يأتى الثبوت فى الآية الثانية مجادلاً للكران بالغلوفى الآية الأولى ، وذلك عن طريق الأسلوب الخبرى النافى استعلاء المسيح نفسه عن العبودية لله ، بل النافى استعلاء من هو فوق المسيح - على حد استخلاص الزمخشري^(١) - وهم الملائكة المقربون .

١- يستدل الزمخشري - فيما يرى هو - بعلم المعانى ، على أن قوله تعالى (...وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ...) يعنى من هم أرفع درجة من المسيح فيقول : فإن قلت من أين دل قوله (...وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ...) على أن المعنى ، ولا من فوقه ؟ . قلت من حيث إن علم المعانى لا يقتضى غير ذلك ، وذلك أن الكلام إنما سيق لرد مذهب النصارى وغلوه فى رفع المسيح عن منزلة العبودية ، فوجب أن يقال لهم : لم يترفع عيسى عن العبودية ، ولا من هو أرفع منه درجة ، كأنه قال لن يستنكف الملائكة المقربون من العبودية ، فكيف بالمسيح ، ويدل عليه دلالة ظاهرة بينة تخصيص المقربين لكونهم أرفع الملائكة درجة وأعلام منزلة " . (الزمخشري الكشاف ١ / ٥٨٦ -

واللافت للانتباه هنا أن الثبوت يتأتى من خلال النفي ، بل إن هذا النسق يصبح أكثر إقناعاً للمغالين فى حقيقة المسيح ، فإذا كان الخير هنا جارياً على مقتضى الظاهر فهو خيراً ابتدائى ، وإن كان خارجاً على مقتضى الظاهر فهو منزل للمنكر منزلة خالى الذهن ، وفى كل من الحالتين فهو دال على أن الأمر لا يستحق المراء فعلاً أو أنه لا ينبغى أن يكون موطناً لهذا المراء والإنكار ، بحكم أن ضامن صدق هذا الخبر والمتكلم به هو خالق المسيح ، بدءاً فى الآية الأولى ، وهو حاشره مع غيره من مخلوقاته آخراً فى الآية الثانية .

فإذا ما صح الدليل بذلك على أن المسيح عبد لله ، بل والملائكة المقربون عباد لله كذلك ، صح معه نكران غلو القائلين بغير ذلك وثبت أن الواحدية لله دون شريك وفى هذا المضمون أيضاً - أقصد مضمون تأليه المسيح - يرد قول الحق سبحانه وتعالى :

(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ ۚ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١) .

٥٨٧) ونحن نرى أن الزمخشري على حق فيما ذهب إليه ونزيد الأمر بيانا بأن العطف بين الملائكة المقربين وبين المسيح يعنى تساويهما فى الحكم ، فإذا كان المعطوف هم الملائكة وهم متجردون من كل الخصائص البشرية التى لم يتجرد منها المسيح ، ثم إذا كان هؤلاء الملائكة هم المقربين منهم على وجه خاص دل ذلك على أن المعطوف عليه وهو المسيح أوجب منهم فى الخضوع للحكم بالعبودية لله .

١ - سورة المائدة : الآية ١٧

وكذلك يرد قوله تعالى :

(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ^ط وَقَالَ الْمَسِيحُ
يَبْنَىٰ إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ^ط إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ^ط وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ^(١)).

ومن البين أن كلتا الآيتين – وهما من سورة المائدة – تعالجان قضية واحدة وهي تكفير، أى نكران قول أهل الكتاب بتأليه المسيح عليه السلام، ومن البين أن النسق يتفق فى كلتا الآيتين فى هذه الافتتاحية اتفاقاً تاماً، ولكن المثير للتساؤل هو ختام الآيتين فالمضمون فيهما إثبات للوحدانية فى الله رداً على قول المشركين، وإن كان النسق المعبر عن هذا المضمون قد جاء فى الآية الأولى استفهاماً من الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بتكليف من ربه، وهو استفهام استنكارى بينما جاء نسق الآية الأخرى أمراً طلبياً من المسيح لبنى إسرائيل بعبادة الله رباً له ولهم وجاء هذا الأمر ضمن كلام خبرى يرويه رب العزة عن بنى إسرائيل ونبیهم.

فأما أول هذه الخلافات وهو كون الإثبات فى الآية الأولى على لسان محمد صلى الله عليه وسلم، وكون الإثبات فى الآية الأخرى على لسان عيسى عليه السلام فمصدره أن السياق حول الآية الأولى يتضمن توجه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أهل الكتاب بدعوته فيمن توجه إليهم من العالمين فإنه بدءاً من الآية الثانية عشرة

في سورة المائدة تعرض الآيات لمواقف أهل الكتاب الذين دأبوا على نقض العهود وعلى الخيانة وتدعو الرسول إلى العفو والصفح ، وتخاطب الآية الخامسة عشرة أهل الكتاب فتخبرهم بشكل مباشر أن الرسول قد جاءهم ليبين لهم الكثير مما كانوا يخفون من الحق ، وفي هذا الإطار تظهر الآيات أن أهل الكتاب قد كفر منهم الذين قالوا بتأليه المسيح ثم تدعو الرسول – بحكم أنه مرسل إليهم ليظهر لهم الحق – أن يثبت لهم بطلان دعواهم ؛ لأن الله سبحانه يملك السموات والأرض وما بينهما ، وأنه قادر على أن يهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً .

وأما في الآية الأخرى فقد كان الثبوت على لسان عيسى لأن السياق أيضاً اقتضى ذلك ، فإنه وإن كان السياق بدءاً من الآية السابعة والستين يعرض لتكليف الرسول بتبليغ رسالته إلى أهل الكتاب ، فإن هذا السياق يتضمن سياقاً داخلياً آخر يبدأ في الآية السبعين ، ويحكي عن أهل الكتاب – لرسوله صلى الله عليه وسلم – أنهم كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم كذبوه أو قتلوه ، وفي هذا الإطار نفسه يحكى عن إرسال عيسى عليه السلام إليهم وموقفهم في عصيانه وتأليهم له ، ثم ما قاله لهم المسيح لإثنائهم عن هذه المعصية (...وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَى إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...).

وبهذا يبدو استيجاب كل نسق لمن جاء الثبوت لوحداية الله على لسانه ، وهو النبي محمد صلى الله عليه وسلم في الآية الأولى ، ثم المسيح عيسى بن مريم في الآية الأخرى .

وأما الخلاف الآخر بين الآيتين فمصدره أن الرسول صلى الله عليه وسلم في الآية الأولى استخدم أسلوب الاستفهام الاستنكاري ؛ لأن الاستدلال المسوق منه إلى بنى إسرائيل ليس موجها إليهم خاصة ؛ فهو رسول للناس كافة ، ثم إن القضية المستدل على بطلانها ليست قولاً جديداً ولا ناشئاً في زمن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) بل هو قول أهل الكتاب في زمن عيسى عليه السلام ، وقد دعاهم عيسى نفسه إلى التخلي عن هذا ، فمن استمر منهم على رأيه أصبح بحاجة إلى استدلال عقلاى وهو ما جاء به النسق القرآنى فى الآية السابعة عشرة من سورة المائدة .

وأما الأسلوب الخبرى الذى جاء على لسان عيسى عليه السلام فقد جاء مناسباً لموضعه من حيث إن مقالة عيسى بكاملها تأتى فى إطار سياق داخلى يحكى خبراً عن بنى إسرائيل ومواقفهم مع رسلهم ، أى أن هذا الحوار بين بنى إسرائيل والمسيح ليس حواراً حياً مباشراً بينهما ، بل هو حوار جرى بينهما فى زمنه ، ثم رويت صورته بعد ذلك للرسول صلى الله عليه وسلم ، وفى هذه الحال كان لابد أن يحكى النسق ما قاله عيسى عليه السلام بأسلوب خبرى .

توحد المضمون وتعدد الأنساق ♦ في ♦ القرآن الكريم

وفى هذا الإطار نفسه أعنى دعوة المسيح لبني إسرائيل بأن يعبدوا الله الذى هوربه كما هو ربهم واعترافه على لسانه بأنه عبد مريوب لله ، وأنه ليس إلهها كما زعموا عنه أقول نجد فى هذا الإطار آيات متوافقة فى هذا المضمون ومختلفة فى النسق ، وهى قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ) (١)

ثم قوله تعالى - كما سبق فى سورة المائدة:

(...يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ...) (٢)

ثم قوله أيضا فى السورة نفسها "

(مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...) (٣)

وكذلك قوله تعالى:

(وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ) (٤)

١- سورة آل عمران . الآية ٥١

٢- سورة المائدة . من الآية ٧٢

٣- سورة المائدة . من الآية ١١٧

٤- سورة مريم : الآية ٣٦

ثم قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ)^(١).

وقد لاحظ الخطيب الإسكافي أن آية سورة الزخرف قد زيد فيها قوله تعالى (هو) ولم يكن النسق كذلك في آيتي سورة آل عمران ولا سورة مريم ويمكننا أن نستدرك عليه هنا أن هذا المضمون قد ورد كذلك في سورة المائدة - على نحو ما ذكرنا - في الآية الثانية والسبعين والآية السابعة عشرة بعد المائة . ويدفعنا هذا الاستدراك على الخطيب الإسكافي إلى التسليم له بما انتهى إليه من توجيهه في قوله عند وقوفه أمام سورة آل عمران: " قوله تعالى :

(وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ)

وقال في سورة مريم مثله ، وقال في سورة حم الزخرف حكاية عن حكي عنه في السورتين

(إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ)

فزاد (هو) في هذه الآية من هذه السورة . للسائل أن يسأل عما أوجب اختصاصها بهذا التوكيد دون الموضعين الأولين ، وهي كلها فيما أخبر الله تعالى به عن عيسى عليه السلام .

١ - سورة الزخرف : الآية ٦٤

والجواب أن يقال إنما لم يجب في الأوليين من التوكيد ما أوجبه اختيار الكلام في الموضع الثالث؛ لأن قوله عز وجل (إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ...) حكاية عن عيسى بعدما مضت آيات كثيرة في ذكره، وابتداء أمره من مبتدأ الآية التي نزلت في شأن مريم وهي

(وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ)

إلى آخر هذا العشر، فلما تناصرت هذه الآيات المتقدمة في ذكره، ودلت على إحداثه وخلقه، كانت فيها دلالة على أنه مريبوب مصنوع بكثرة الأفعال التي أسندت إليه، وجعلت آيات له، وأنه عبد من عبيده، والله ربه ومالكة والقائم بمصالحه، وأنه أصحابه معجزات تدل على صدقه في نبوته وكذب من قال ببنوته فصرفتهم تلك الأفعال التي تقدم ذكرها إلى العلم بأنه تعالى ربه. وكذلك في سورة مريم جاء قوله: " وإن الله ربي وربكم " فكانت تلك العشرون الآية ناطقة بأن الله ربه، فاكتفى بما طال من الكلام المؤكد لحاله على حقيقتها عن التوكيد الذي جاء في سورة الزخرف لأنه لم يذكر هذه الآية إلا بعد قوله:

(وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبُّكُمْ...)

فالموضع الذي خلا من الآيات الكثيرة الدالة على أن الله تعالى ربه وهو عبده لا ابنه ، حسن تأكيد الكلام فيه صرفا للناس عما ادعوه من أنه ابن الله إلى أنه عبده . (الخطيب الإسكافي . درة التنزيل ص ٦٧ – ٦٨) .

وتسليمننا للإسكافي بحجته في النص السابق مرجعه أن توجيهه يصدق إذا رحنا نجريه على آيتي سورة المائدة .
فقوله تعالى :

(...يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...^ط)

لم يحتج إلى زيادة ضمير الفصل للتأكيد ؛ لأن الآية بدأت بتكفير الحق – سبحانه وتعالى – لمن قال بتأليه المسيح ، وكانت حكاية قول المسيح هنا من باب دعوته لهم تبرئة لساحته من أن يدعى عليه من بعضهم أنه دعاهم إلى ذلك . ولم يكن بعد هذا التأكيد الصريح لكفر من قال بالتأليه مجال للمسيح ولا غيره من البشر أن يؤكد قول الله عز شأنه .

وكذلك قوله تعالى :

(مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...)

لم يكن في حاجة للتأكيد بضمير الفصل لأنه قد سبق هذه الآية ابتداء من الآية العاشرة بعد المائة مجموعة آيات تتحدث عن فضل الله على عيسى بن مريم

وأمه وتأييده له بالمعجزات والآيات التي تصدق كونه رسولاً مؤيداً من ربه ، ثم كانت المحاجة الصريحة عندما سأله الحق سبحانه :

(...أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ...)

ليبطل دعاوى القائلين بالتأليه من خلال رد عيسى نفسه الذي ينفي^(١) أن يكون له حق في مثل هذا القول ، ثم يعقب بدعوته لهم إلى عبادة الله ربا له ولهم ، فلم يكن هنا أيضاً مجالاً للتأكيد بعد كل ما سبق من الآيات التي تؤكد عبودية عيسى لربه .

١- في قوله تعالى : (...أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ ...) استفهام خرج عن معناه الأصلي وهو طلب العلم بمجهول إلى معنى بلاغي يحدده السياق وهو هنا - فيما نرى - إقرار عيسى نفسه - وهو المؤله عند بعض أهل الكتاب - إقراره أمام ربه يوم الحساب بأنه ما قال لهم الهوى ، وما كان يحق له قول ذلك . وأبو عبيدة معمر بن المثنى يدرك أن مجاز الاستفهام في الآية مجاز بلاغي ولكنه لا يقف على المقصود البلاغي لهذا الاستفهام بشكل واضح فهو يقول : (...أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ...) هذا باب تفهيم وليس باستفهام، وإنما يراد به النهي عن ذلك ، ويتهدد به ، وقد علم قائله أكان ذلك أم لم يكن " (أبو عبيدة معمر بن المثنى . مجاز القرآن - ١ / ١٨٤) .